ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي الكلي الى ٥,٦ تريليون ريال

■ ،،خاص / الثورة

ارتفعت قيمة الاستهلاك النهائي الكلي من ٤٠٣٦,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٦٢٢,١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو مستوى متوسط بلغ ١٨,٧٪ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٨,٥٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٩٢,٦٪ عام ٢٠٠٩م ويسهم الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م.

وارجع تقرير حكومي نمو الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة إلى ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي الخاص و الاستهلاك النهائي العام، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٧ م إلى ٤٧٦٩,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققاً معدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٩,٨٪ وبنسبة ٦٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط ذات الفترة . وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي العام ارتفعت قيمته من ٧٥٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٨٥٢,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م ليحقق معدل نمو سنوي بلغ ١٣,٩٪ ، ويبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤٪ خلال ذات الفترة.

وأشار التقرير الاقتصادي إلى أن العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م تشمل الزيادة الطبيعية في عدد السكان وانخفاض معدل التضخم جراء الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار عدد كبير من السلع و الخدمات المستوردة.

أما زيادة الاستهلاك النهائي العام فيعزى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري.

ونتيجة لزيادة الاستهلاك النهائي الكلي فقد انخفض الادخار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ -٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

توقعات ببلوغ العرض النقدي ٢,٥ تريليون ريال في عام ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

توقع تقرير حكومي بلوغ العرض النقدي خلال العام الجاري ٢٠١١م تريليونين و٥٦٠ مليار ريال .

ووفقا للخطة الخمسية الرابعة فقد شهد العرض النقدي نموا سنوياً متوسطا خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) بلغ حوالي ١٦,٦٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي مستهدف في إطار الخطة بلغ ١٩٪ ,وبذلك تمكنت السياسة النقدية من تحقيق معدلات انجاز عالية فيما يتعلق بالسيطرة على نمو العرض النقدي خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة بلغت ١٢٤,١٪, ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو النقود البالغ ١٤,٨٪ مقارنة بنمو إجمالي شبه النقود بحوالي ١٧,٧٪ ، أضف إلى ذلك الانخفاض الملموس في صافي الأصول الخارجية في نفس الفترة .

كما بلغت نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي خلال سنوات الخطة حوالي ٣٤,٥٪ في المتوسط مقارنة بـ٣٦,٦٪ كاستهداف في الخطة وبذلك كانت نسبة الانجاز حوالي ١٠٦٪ ,كما انخفضت الأهمية النسبية لإجمالي النقود من ٣٩,٥٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧٪ في عام ٢٠١٠م،وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية لإجمالي شبه النقد من ٦٠,٥٪ إلى ٦٣٪ خلال نفس الفترة.

٧١٣,٦مليار حجم التبادل التجاري الزراعي والسمكي بين بلادنا ومختلف دول العالم في ٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري الزراعي والسمكي بين بلادنا ودول العالم المختلفة خلال العام الماضي ٢٠١٠م أكثر من ٧١٣ ملياراً و ٦٠١ مليون و١٩ ألف ريال ، منها ٦٠٧ مليارات و٧٣ مليونا و٣٥٢ ألفاً قيمة الواردات اليمنية.

وأوضحت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها "الثورة" أن قيمة الصادرات اليمنية من السلع الزراعية والسمكية تجاوزت ١٠٦ مليارات و٥٢٧ مليوناً و٦٦٧ ألف ريال. منها ٩٤ ملياراً و٩٧١ مليونا و٥٩٢ ألف ريال قيمة الصادرات وطنية المنشأ ، فيما بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها حوالي١١ ملياراً و٦٢١مليونا و٥٨ ألف ريال .

ولفتت البيانات إلى أن إجمالي قيمة التبادل التجاري للسلع الزراعية بلغت ٦٦٢ مليارا و٧٧٥ مليونا و٧٣٠ ألف ريال سجلت الواردات من السلع الزراعية لوحدها في ٢٠١٠م حوالي ٦٠٣ مليارات و٤٣٩ مليونا و١١٠ آلاف ريال ، بينما وصل إجمالي الصادرات من السلع الزراعية فقط نحو ٥٩ ملياراً و٣١٦ مليونا و٦٢٠ ألف ريال ، منها ٤٧ مليارا و٩٨٣ مليونا و٨٧٤ ألف ريال قيمة الصادرات وطنية المنشأ وحوالي ١١ مليارا و٣٨٨ مليونا و٧٢٩ ألف ريال إعادة صادرات .

وبحسب المعلومات فإن إجمالي قيمة التبادل التجاري من الأسماك والأحياء البحرية بلغت ٥٠ مليارا و٨٤٥ مليونا و٢٨٩ ألف ريال سجلت الواردات منها في ٢٠١٠م حوالي ٣مليارات و٦٣٤ مليونا و٢٤٢ ألف ريال ، بينما وصل إجمالي الصادرات من الأسماك والأحياء البحرية فقط نحو ٤٧ مليارا و٢١١مليونا و٤٧ ألف ريال ، منها ٤٦ مليارا و٩٨٧ مليونا و٧١٨ ألف ريال قيمة الصادرات وطنية المنشأ وحوالي ٢٢٣ مليونا و٣٢٩ ألف ريال إعادة صادرات .

تسجيل ١٠٤٨ علامة تجارية خلال الربع الأول من العام الحالي

■ ،،كتب /أحمد الطيار

تمكنت الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة من تسجيل ١٠٤٨ علامة تجارية جديدة خلال الربع الأول للعام الحالي ٢٠١١ م فيما بدأت من جهة اخرى بتطبيق قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٠م بالإضافة إلى تطبيق قانون التصاميم الصناعية رقم ٢٨ لعام ٢٠١٠م كما أنها أعدت اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة مؤخراً بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في ديوان عام الوزارة والجهات الأخرى تمهيداً لرفعها لمجلس الوزراء.

وأوضح الأخ عبده الحذيفي مدير عام الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية انه تم تسجيل ٥١٤ علامة تجارية جديدة منها ١٨٢ علامة محلية و٣٢٣ علامة أجنبية فيما تم تجديد ٢٩٣ علامة جديدة شملت ٢٧٦ علامة أجنبية و١٧ علامة محلية أما التنازلات فقد سجل ٤٤ تنازلا وتم تعديل ٢٧٧ علامة.

لافتا إلى حدوث انخفاض بسيط بمعدل تقديم طلبات تسجيل العلامات التجارية للربع الأول من عام ٢٠١١م مقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة ٧٪.

مضيفا: إن الإدارة سجلت في مجال التصاميم الصناعية تصميمين صناعيين جديدين و تلقت طلبات تسجيل٧ تصاميم صناعية جديدة.

أما في مجال براءة الاختراع فقد سجلت الإدارة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م ١٤ طلبا جديدا بارتفاع قدره طلبا واحد مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي .

وفي مجال مذكرات الحماية، والاعتراضات على طلبات تسجيل العلامات تم الفصل في ١٧ اعتراضا شملت طلبين بالحماية و١٥ اعتراضا على التسجيل.

ولفت المدير العام إلى أنه تم في مجال الأتمتة تعديل جميع إصدارات نظام العلامات التجارية من إعلانات نشر طلبات وتسجيل العلامات التجارية، وغيرها بما يتواكب مع قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وقانون التصاميم الصناعية وتم استكمال إعداد قرارات الفصل في الاعتراض إلكترونياً ، وإضافة الفحص الشكلي المبدئي لبراءة الاختراع ، واستخراج وثائقها، مع ربط إعلانات التجديدات بنظام النشر الحالي والبدء بتطبيق النشر الإلكتروني للتجديدات بالتعاون مع مجلة التجارية وتم تبويب إعلانات نشر مواد الملكية الفكرية في المجلة.

إعادة تأهيل قنوات الري بمزرعة وادي سردد الإنتاجية

■ ،، الحديدة/سبأ

تعمل اللجنة الاشرافية لمزرعة سردد الإنتاجية التابعة لوزارة الزراعة والري على البدء في إعادة تأهيل قنوات الري التي تروي من مياه وادي سردد ما يقارب ألف و٥٠٠ هكتار في الجهة الجنوبية من الوادي.

وأوضح مدير عام المزرعة المهندس عبدالله محمد الحمادي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الوزارة وفرت تمويلا من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لشراء حراثتين صغيرتين وحراثة كبيرة، إضافة إلى شبكة ري حديثة بتكلفة ٨٠ مليون ريال لمحصولي المانجو والموز، إضافة إلى مشروع تحسين وتأهيل منظومة الري السيلي في المزرعة بتكلفة ١٨٠ ألف دولار بتمويل من مشروع الأشغال العامة.

مشيرا إلى أن صندوق تشجيع الإنتاج السمكي والزراعي يعمل حاليا على تقسيم حقول ٣٦ هكتارا لوضع حدود خارجية للمزرعة لإظهار المعالم الخارجية لها بغرض المحافظة عليها ووقف أي اعتداء على ممتلكاتها.

ولفت إلى أن هيئة تطوير تهامة أنجزت دراسة مشروع تحسين القنوات والمساقط ومداخل المياه ومقسم للمياه وسيبدأ البحث عن تمويل لإنجاز المشروع.

الجدير ذكره أن مساحة المزرعة تبلغ ألف و٣٠٠ هكتار خصص منها ٥٦٢ هكتارا لزراعة الذرة الرفيعة و١١٦هكتارا لزراعة الدخن وخمسة هكتارات للذرة الشامية و٨ هكتارات لزراعة السمسم فيما يشكل المانجو والموز المحصولين الرئيسيين من الفاكهة في المزرعة حيث توسعت المساحة المزروعة للمانجو من ١٠٠ إلى ١٥٠ هكتارا والموز من ٥٠ إلى ٦٠ هكتارا.

وشملت المساحة المتبقية المحاصيل الزراعية الأخرى والاعلاف تشجيعا لمربي الثروة الحيوانية والتوسع في إنتاج الحيوانات بمختلف أنواعها: أبقار أغنام ماعز.

كما تتضمن أنشطة المزرعة تربية ٧٢٠ طائفة نحل في خلايا بلديه وكينية بتمويل من صندوق الإنتاج الزراعي والسمكي.

وتسهم مزرعة سردد في تزويد سكان منطقة الكدن بمياه الشرب النقية وذلك بتخصيص بئرين لهذا الغرض.

مؤشرات اقتصادية

تراجع البطالة في سنغافورة

■ ،،سنغافورة/

كشفت بيانات حكومية صدرت أمس أن معدل البطالة في سنغافورة تراجع في الربع الاول إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام على خلفية التوسع الاقتصادي الذي تشهده البلاد.

وذكرت وزارة القوى العاملة في سنغافورة ان تراجع معدل البطالة المعدل موسميا إلى ١,٩٪ في الثلاثة أشهر الاولى من العام الجاري مقابل ٢,٢٪ خلال الربع الماضي.

وقالت الوزارة: إن إجمالي القوة العاملة في سنغافورة بلغ نحو ٣,١٣ مليون عامل حتى مارس الماضي.

وسجل اقتصاد البلاد نموا قياسيا بلغت نسبته ١٤,٥٪ العام الماضي ومن المتوقع أن يتوسع بنسبة تزيد عن ٦٪ في عام ٢٠١١م،

ارتفاع إيرادات التعدين في لاوس

■ ،،فينتيان/

شهدت صناعة التعدين في لاوس قفزة في ايراداتها بلغت ٥٨٪ في الستة أشهر الماضية، مدفوعة بارتفاع الاسعار العالمية للنحاس والذهب.

وذكرت تقارير أخبارية أمس الجمعة أن صناعة التعدين سجلت إيرادات بلغت قيمتها ٦٩٠٠ مليار كيب «٨٦٢ مليون دولار» خلال النصف الاول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠م» في لاوس، في الفترة بين أكتوبر حتى مارس، حسبما أفادت صحيفة فينتيان تايمز.

يذكر أن لاوس، الدولة الفقيرة والحبيسة، غنية بالمعادن والطاقة ولكهرومائية.

واستفاد قطاع التعدين من الارتفاع العالمي في أسعار النحاس، حيث بلغ سعر الطن حاليا تسعة الآف دولار مقابل ٣٥٠٠ دولار للطن عام ٢٠٠٩م كما تشهد أسعار الذهب ارتفاعات مماثلة، بحسب وزارة التخطيط والاستثمار.

وبلغ حجم صادرات النحاس والذهب نحو ٨٣٦ مليون دولار أو ٥٤٪ من إجمالي صادرات لاوس خلال الفترة من أكتوبر حتى مارس.

الصين ترفع انتاجها من الصلب الخام

■ ،،بكين/سبأ

ارتفع انتاج الصلب الخام في الصين بمقدار ١٣,٥٨ مليون طن أو مايعادل ٨,٦٩٪ بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى ١٦٩,٩١ مليون طن في الربع الاول من هذا العام وفقا لما ذكرت الجمعية الصينية للحديد والصلب أمس الجمعة.. ووفقا لاحدث تقارير الجمعية حول صناعة الصلب توقعت الجمعية تباطؤ نمو استهلاك الصلب في الصين خلال الخمسة اعوام القادمة بمتوسط نمو يتراوح بين ٢,٦ بالمئة و٤,٦٪ سنويا.